

العوامل المحركة للنمو في منطقة اليورو تشهد تحولاً من التصنيع إلى الخدمات

في حين أن مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو لا يزال في مستوى قوي، كان هناك تباين كبير في اتجاهات القطاعين المذكورين خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فقد كان تعافي قطاع التصنيع يتباطأ بينما كان نشاط قطاع الخدمات يتسارع. وهناك عاملان يفسران هذا الاختلاف.

أولاً، تأثر قطاع التصنيع في منطقة اليورو سلباً بكل من التباطؤ الاقتصادي العالمي وقيود الإمداد المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وكان التباطؤ العالمي مدفوعاً بتلاشي الحوافز المالية في الولايات المتحدة والرياح المعاكسة المتمثلة في انتشار متحور دلتا من فيروس كوفيد-19 في آسيا. ويؤدي ضعف الطلب العالمي إلى إبطاء الصادرات الصناعية من منطقة اليورو. بالإضافة إلى ذلك، أدت قيود الإمداد المرتبطة بكوفيد-19، بما في ذلك تأخر عمليات النقل ونقص المواد، إلى احتواء نمو الإنتاج الصناعي بمنطقة اليورو.

التغير في ديناميات مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو
 (مستويات مؤشر مديري المشتريات في أغسطس 2021 مقابل 3 أشهر ماضية)



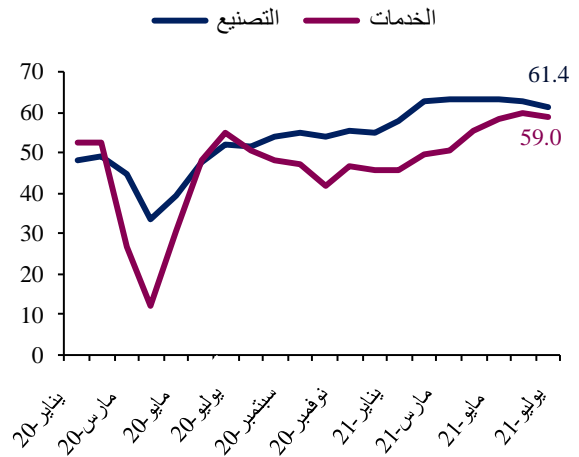
المصادر: هيفر، أي إنش إس ماركيت، تحليلات QNB

ثانياً، كان نمو قطاع الخدمات مدعوماً بارتفاع معدلات التطعيم وإعادة الافتتاح التدريجي للعديد من الاقتصادات في منطقة اليورو. فبعد أشهر من الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي الصارمة، كان هناك تراكم في الطلب المحتجز على الأنشطة والخدمات الخارجية. ويشمل ذلك رغبة الأسر في الإنفاق أكثر من المعتاد على بعض الأنشطة، مثل خدمات المطاعم والترفيه. كما ساهم ارتفاع الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي في تسريع تعافي قطاع الخدمات في منطقة اليورو.

تعافى مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو من التراجع القياسي الذي وصل إليه في أبريل 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. وقد أدى التقدم المستمر في حملات التطعيم وقيود الإغلاق إلى انخفاض ملحوظ في عدد الإصابات. وسمح ذلك للحكومات بالبدء في رفع القيود، الأمر الذي عاد بفوائد خاصة للأنشطة في قطاعي الضيافة والتجزئة. وقد كان هذا التعافي مدعوماً بالسياسات النقدية والمالية الميسرة.

في الجانب النقدي، يواصل البنك المركزي الأوروبي تقديم حوافز نقدية كبيرة للحفاظ على الأوضاع المالية الداعمة. أما في الجانب المالي، فبالإضافة إلى الدعم الاعتيادي المقدم من قبل الدول الأعضاء عبر السياسات المالية، فإن صندوق التعافي، الذي يعتبر جزءاً من الصندوق الأوروبي للأجيال القادمة، يهدف إلى المساعدة في معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المباشرة الناتجة عن الجائحة. ومع ذلك، فإن هذا التعافي يخفي اختلافات هامة بين قطاعي التصنيع والخدمات. سيتطرق تحليلنا إلى التعافي في هذين القطاعين بمنطقة اليورو.

مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو
 (فوق 50 نقطة يشير إلى توسع، دون 50 نقطة يشير إلى تراجع)



المصادر: هيفر، أي إنش إس ماركيت، تحليلات QNB

مؤشر مديري المشتريات هو مؤشر قائم على الاستطلاعات يقيس ما إذا كانت المكونات المختلفة لأنشطة الأعمال قد تحسنت أو تدهورت مقارنة بالشهر السابق. وتشير أي قراءة في مؤشر مديري المشتريات دون 50 نقطة إلى أن النشاط يتراجع، بينما تشير أي قراءة فوق 50 نقطة إلى أن النشاط يتزايد. وعادة يتم تقسيم مؤشر مديري المشتريات بين أنشطة التصنيع والخدمات.

والدولي. مستقبلاً، نتوقع أن يظل التعافي الأوروبي قوياً نسبياً خلال بقية العام على الأقل، حيث من المتوقع أن تظل كل من السياسة النقدية والمالية داعمة.

بشكل عام، ظل قطاع الخدمات في منطقة اليورو يتسارع، بينما تباطأ قطاع التصنيع في الأشهر الأخيرة. وسمحت معدلات التطعيم المرتفعة بتخفيف كبير لقيود الإغلاق، مما مكن من إعادة فتح الاقتصادات وكذلك فتح المجال أمام السفر المحلي

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

لويز بينتو

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4642

مينجي تانغ*

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4736

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.